خلال مؤتمر صحافي للجنة الوطنية العليا في قصر العدل

العجيل: الانتخابات ستجرى ضمن نطاق النزاهة والشفافية والدستور

أكد رئيس اللجنة الوطنية العليا للانتخابات ورئيس محكمة الاستئناف المستشار أحمد العجيل ان الانتخابات التشريعية القادمة لمجلس الامة «ديسمبر 2012» ستجري ضمن نطاق النزاهة والشفافية والضمانات التي كفلها الدستور الكويتي.

وقال المستشار العجيل في مؤتمر صحافي للجنة في قصر العدل امس، ان الديمقراطية الكويتية حظيت أخيرا بمزيد من الضمانات اثر صدور المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2012 بانشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وبتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 «حيث جعل هذه اللجنة مستقلة ولها ميزانيتها الخاصة بها كما عظم من شأنها بأن الفها من 9 من سدنة القضاء والزم أجهزة الدولة بمعاونتها في مباشرة اختصاصاتها وتنفيذ قراراتها وتزويدها بمتطلباتها».

وأضاف ان مرسوم انشاء اللجنة «خصها بوضع خطة عامة للعملية الانتخابية بجميع مراحلها بالتنسيق مع الجهات المختصة والتحقق من توافر الشروط القانونية في المترشحين واصدار القرارات اللازمة في هذا الشأن اضافة الى ترشيح رجال القضاء والنيابة العامة بصفة اصلية واحتياطية لرئاسة اللجان الانتخابية الفرعية والاصلية والرئيسية لادارة العملية الانتخابية».

وأوضح أن اللجنة تختص بالاعداد والتحضير لاجراءات الانتخابات ومتابعة تجهيز المقار الانتخابية للجان واصدار التعليمات المنظمة في شأنها والاشراف على سلامة تطبيق اجراءات الانتخابات ومتابعة التحقق من مطابقتها للقانون وكذلك التحقق من التزام جميع أطراف العملية الانتخابية بمعايير النزاهة والشفافية والحيدة لاسيما ما يتعلق بعمليات الاقتراع والفرز واعلان النتائج.

وذكر ان اللجنة تختص ايضا بابداء الرأي القانوني فيما يعرض على اللجان الانتخابية من مشكلات أو معوقات وتلقي البلاغات والشكاوى من الناخبين والمترشحين وغيرهم فيما يخص العملية الانتخابية وابلاغ النيابة العامة بالتجاوزات التي تشكل جرائم انتخابية ووضع القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية بنزاهة وشفافية الانتخابات ومتابعة نتائج فرز صناديق الانتخابات أولا فأولا ونشر النتيجة النهائية للانتخابات من واقع النتائج المعلنة من رؤساء اللجان الرئيسية.

وشدد المستشار العجيل على استعداد اللجنة التام لتحمل مسؤولية «هذه الامانة فداء للوطن ورفعة شأنه».

كما أكد حرص المشرع على تلافي النتائج المعلنة للعملية الانتخابية من أي أخطاء مادية أم حسابية فخول رئيس اللجنة الرئيسية بالتنسيق مع اللجنة الوطنية العليا تعديل أسماء الاعضاء الفائزين أو ترتيب اسمائهم خلال 72 ساعة من اعلان النتيجة اذا كان التعديل مرده اخطاء مادية او حسابية فقط في عملية جمع الاصوات مع اتاحة الفرصة للمترشحين او من ينوب عنهم من وكلائهم أو مندوبيهم لحضور الاجتماع الذي يخصص لهذا الغرض.

المستشار أحمد العجيل

وقال المستشار العجيل ان اللجنة شكلت ثلاث لجان تختص الاولى بترشيح رؤساء اللجان الانتخابية والثانية بتلقي بلاغات وشكاوى الناخبين والمترشحين وغيرهم وفحصها وازالة اسبابها واعداد دليل ارشادي للجان الانتخابية اما الثالثة فتختص بفحص طلبات الترشيح والتحقق من توافر الشروط القانونية لدى المترشحين.

وذكر ان صدور المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة «جاء حقاقا على وحدة الوطن ونسيجه الاجتماعي وعلاجا لاوجه القصور والسلبيات التي اظهرتها الممارسة الديمقراطية حيث نص المرسوم المذكور على ان تنتخب كل دائرة عشرة اعضاء للمجلس على ان يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لمرشح واحد فقط ويعتبر باطلا التصويت لاكثر من هذا العدد».

وبين ان المرسوم المذكور اكد عدم جواز فرز الاصوات بالدائرة الا بعد اعلان ختام عملية التصويت في جميع لجانها وان تقوم كل لجنة فرعية بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني مع تمكين جميع الحاضرين من رؤية ورقة الانتخابات وعرض نسخة من جدول نتائج الفرز لتمكين الحاضرين من الاطلاع عليها كما أوجب المرسوم عرض نسخة من جداول نتائج الفرز التجميعي لتمكين الحاضرين من الاطلاع عليه.

وقال انه في ظل قانون الانتخاب الحالي تنقسم البلاد الى خمس دوائر انتخابية يتولى ادارة الانتخاب في كل منها لجنة رئيسية وعدة لجان أصلية تتبعها لجان فرعية مبينا ان هذه اللجان تم تشكيلها وتحديد مقارها على نحو يسهل على الناخبين الادلاء باصواتهم دون ادنى مشقة.

وذكر المستشار العجيل ان عدد اللجان الاصلية في الدائرة الاولى بلغ 16 لجنة تتبعها 96 لجنة فرعية فيما بلغ عدد اللجان الاصلية في الدائرة الثانية 16 لجنة تتبعها 62 لجنة فرعية أما الدائرة الثالثة فبلغ عدد اللجان الاصلية 20 لجنة تتبعها 98 لجنة فرعية.

واضاف ان عدد اللجان الاصلية في الدائرة الرابعة 22 لجنة تتبعها 149 لجنة فرعية فيما بلغ عدد اللجان الاصلية في الدائرة الخامسة 26 لجنة تتبعها 161 لجنة فرعية.

وأكد ان اللجنة الرئيسية هي التي تتولى اعلان النتائج بعد قيامها بجمع نتائج فرز صناديق الانتخاب للدائرة كافة بالنداء العلني.

وشدد على انه «لا عبرة بما قد يرد في وسائل الاعلام من نتائج مغايرة» مضيفا انه من واقع النتائج التي يعلنها رؤساء اللجان الرئيسية تقوم اللجنة الوطنية العليا للانتخابات بنشر النتائج النهائية للعملية الانتخابية.

وقال ان المادة الاولى من المرسوم رقم «246» لسنة 2012 بتشكيل اللجنة الوطنية العليا للانتخابات نصت على أن «تشكل اللجنة من تسعة مستشارين برئاسة اقدمهم وهم المستشار أحمد مساعد العجيل رئيسا وعضوية كل من المستشار فيصل محمد خريبط والمستشار جواد جاسم العبدالله والمستشار خالد صالح المزيني والمستشار محمد عبدالله أبوصليب والمستشار اسحاق حسين الكندري والمستشار سالم عوض الخضير والمستشار محمد فهيد الزعبي والمستشار علي أمثيب المطيرات، وأشار الى أن دولة الكويت عنيت عند وضع دستورها عام 1962 بارساء دعائم الحكم على أساس برلماني.

الرويح: علينا العمل بروح الفريق الواحد لراحة المرشحين حتى انتهاء التسجيل

أكد المدير العام للادارة العامة للشؤون القانونية بوزارة الداخلية العميد اسعد الرويح ضرورة العمل بروح الفريق الواحد حتى يكون العمل متميزا والأداء راقيا تحقيقا لراحة المرشحين لانتخابات مجلس الامة المقبلة حتى الانتهاء من عملية التسجيل.

وشدد العميد الرويح خلال جولة امس، في ادارة شؤون الانتخابات للاطلاع على آلية العمل واستعدادات الادارة لاستقبال الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الامة على ضرورة الاحصاء اليومي أولا فأولا للمتقدمين بطلبات الترشيح.

وأوضح ان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ووكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر أكدا ضرورة انهاء كل الاجراءات المتعلقة بتقديم طلبات الترشح بكل سهولة ويسر فور حضور المرشحين الى ادارة الانتخابات وحتى بعد الانتهاء من تقديم طلباتهم.

واستمع العميد الرويح خلال الجولة الى شرح واف من مساعد المدير العام للادارة العامة للشؤون القانونية في ادارة شؤون الانتخابات على مراد عن الجهود المبذولة لاستقبال المرشحين وآلية العمل داخل الادارة واستعدادها المبكر لاستقبال المرشحين.

بمناسبة الذكرى الخمسين لصدوره

الكندري: إطلاق مسابقة الدستور للتوعية القانونية والسياسية

تطلق الامانة العامة بمجلس الامة اليوم مسابقتها الثقافية بمناسبة الذكرى الخمسين لصدور دستور دولة الكويت والتي تصادف يوم 11 نوفمبر من كل عام.

وفي هذا الصدد قال أمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري ان المسابقة تأتي لتعزيز الثقافة الدستورية والسياسية للمواطنين مع اقتراب احتفالية الدولة بمناسبة مرور «50» سنة على صدور الدستور.

وأضاف الكندري ان فعاليات اخرى ستقوم بها الامانة العامة بشأن تلك المناسبة وسيعلن عنها في حينه.

من جانب اخر قال مدير إدارة الإعلام بالامانة العامة لمجلس الامة مظفر عبدالله راشد بان المسابقة متاحة للجمهور عبر الموقع الإلكتروني للمجلس وهو «kna.kw» وذلك وفقا للشروط المبينة وقد خصص للفائزين جوائز مالية. كما يمكن المشاركة عبر الإعلانات التي ستنشر في مختلف الصحف المحلية ابتداء من تاريخ 6 إلى 13 نوفمبر الجاري، مشيرا إلى ان الإدارة خصصت صندوق لوضع الإجابات على بوابه رقم «4» بمبنى مجلس الأمة.

تتمات

29 مرشحا

الكويت امام مفترق طرق وان القانون يجب ان يطبق على الجميع فيما اكد مرشح الدائرة ذاتها د.يوسف الزلزلة ان الصوت الواحد يصب في صالح الكويت.

اما المرشح فيصل الدويسان عن الدائرة الأولى ايضاً فقد اكد ان المتظاهرين في الشارع لم يكن هدفهم اصلاحيا وإنما هدفهم العودة الى قانون الاربعة اصوات، مشيرا الى ان مقاطعتهم للانتخابات مخالفة للدستور.

وفي الدائرة الثالثة دعا مرشح الدائرة سعدون حماد الى ضرورة المشاركة في الانتخابات استجابة لرغبة سمو الامير، منتقدا النائب السابق احمد السعدون الذي كان مؤيدا لمرسوم الضرورة في عام 1981 ورفضه في عام 2012 متسائلا بالقول: ما الذي تغير لدى السعدون؟!.

ومن الدائرة الثالثة ايضاً أكد مرشحها نبيل الفضل الى ان تزوير ارادة الامة كان واضحا في مجلس 2012 المبطل.

وفي الدائرة الرابعة اكد المرشح مفرح الشلاحي انه ليس هناك وصي على قبيلة مطير لاجبارها على مقاطعة الانتخابات.

هذا وتوزع المرشحون في الدوائر الانتخابية على النحو التالي: الدائرة الاولى: اسماعيل صالح مسري، الرازي بدر المضف، جاسم صالح الجدي، عبدالرحمن عباس دشتي، فيصل سعود الدويسان، معصومة صالح المبارك، يوسف سيد الزلزلة، الدائرة الثانية: جاسم محمد التميع، خالد طعمة الشمري، راشد محمد الهاجري، محمود غلوم العابدين، هاني ابراهيم المواش، الدائرة الثالثة: باسل جاسر الجاسر، بدر فاروق اليحيى، سعدون حماد العتيبي، نبيل نوري الفضل، الدائرة الرابعة: صادق حبيب الزيدي، عواد ظاهر السعيدي، مؤيد عبدالله السعيد، مبارك ارشيد الرشيدي، متعب عثمان السعيد، محمد شنيفي الماجدي، محمد عبدالرحمن المطيري، مطلق ذياب الصليلي، مفرح عوض الشلاحي المطيري، ناصر خلف الشمري، الدائرة الخامسة: عبدالله إبراهيم التميمي، قاسم خليل الهندال، نوري خلف القلاف.

العبدالله: إصدار

لانتخابات ديسمبر 2012 وكل طلبات الترشح يتم التعامل معها بشكل ميسر والجميع شاهد التجهيزات والترتيبات التي قامت بها وزارة الداخلية مشكورة والاستعدادات جارية على أكمل وجه حتى هذه اللحظة».

وأعرب عن الامل في أن تكلل الانتخابات بالنجاح المأمول منها «علما أن الاخوة في وزارات العدل والاعلام والداخلية والصحة والبلدية وبقية المؤسسات الحكومية التي تشارك جميعها في تسهيل العملية الانتخابية سبق وقاموا بمثل هذه العمليات وتجربتها وستكون الانتخابات في هذه السنة أفضل من السابق بفضل الخبرة التي اكتسبناها».

وذكر ان قضية الانتخابات «ترتكز بشكل رئيسي على التغطية الاعلامية وعلينا في تلفزيون دولة الكويت أن نوفر أرضية مماثلة لكل المترشحين من أجل ايصال رسالتهم بشكل واضح الى المتلقي والناخب».

وأوضح انه وقع صباح أمس القرار الذي يسمح لكل مترشح بان تكون له فترة محدودة ليقدم خلالها برنامجه الانتخابي عبر قنوات تلفزيون الكويت مبينا ان تنظيم عمل الفضائيات والصحف «لن يختلف عن الوضع في السنوات السابقة».

وردا على سؤال حول لجنة ترسيخ الوحدة الوطنية ودور وزارة الاعلام في تشجيع «الاغلبية الصامتة» على المشاركة في الانتخابات في مقابل دعوات البعض للمقاطعة أفاد وزير الاعلام بان الوزارة «بدأت تتعامل مع الاعلام الحديث بشكل مختلف وشرعت بارسال الرسائل النصية القصيرة على الهواتف النقالة» مؤكدا الاستمرار بهذا العمل «فمن واجبنا خدمة اجتماعية وطنية عامة».

وقال «اننا نخاطب أطياف المجتمع كافة بذات الرسالة وهي رسالة تثقيفية مستوحاة من النصوص الدستورية والقوانين المنظمة وليس الهدف أن نكيل بمكيال تجاه طرف معين والمقاطعة حق لمن يريد المقاطعة والمشاركة حق أصيل لمن يرغب أن تكون له كلمة في بناء الدولة وفقا للمفهوم العام للعمل السياسي ومن يقاطع يتخلى عن حقه في المشاركة السياسية ومن يشارك يستطيع أن يشارك وفق أجندة معينة أو معيار معين ومن واجبنا في وزارة الاعلام أن نبين هذه الامور من خلال حملات توعوية تقوم بها الوزارة».

وأكد ان مراسيم الضرورة سلطة أصيلة لسمو أمير البلاد وفقا للمادة 71 من الدستور مشيرا الى ان هناك قيودا على هذه المادة «ولكن التفاعل مع المراسيم يتم من خلال الدستور ويجوز للمجلس المقبل البت فيها وهناك حكم صادر من المحكمة الدستورية سنة 1982 ينص على أن مقام سمو الامير هو المقام الاوحد في الدولة الذي يقرر هذه الضرورة وبالتالي فان تقدير المراسيم من السلطات السيادية لا القانونية».

وشدد على ان حرية التعبير عن الرأي والتجمعات «مكفولة ولكن هناك قانونا ينظم هذا الامر وهو المادة 44 من الدستور والتي نصت صراحة على أن يكون هناك قانون ينظم الامر وفق معايير قانونية سليمة ومن يعترض عليه أن يتجه الى القضاء الذي هو ملاذنا جميعنا ويفصل فيما بيننا».

وردا على سؤال عن الدعوات الى مقاطعة الانتخابات قال وزير الاعلام «بالتأكيد أي دعوة سلبية ستؤثر لكن أي شخص يقاطع الانتخابات فإنه تلقائيا يتنازل عن دوره في المشاركة السياسية..وعدم المشاركة في أي موقف يحمل في طياته تنازلا عن كامل حقوقه التي أوكلها اليه التشريع العام لممارسة صلاحياته».

وأشار الى ان المقاطعة عمل مجاز وفق القانون والدستور «ولكل انسان ان يقدر الحالة التي يرى فيها الحاجة لممارسة هذا الدور».

كما نفى إيقاف أي مذيع عن العمل وأعلن إحالة 3 خدمات إخبارية إلى «المواصلات» لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم.

من جانبه اكد رئيس اللجنة الوطنية العليا للانتخابات ورئيس محكمة الاستئناف المستشار أحمد العجيل ان الانتخابات التشريعية القادمة لمجلس الامة «ديسمبر 2012» ستجري ضمن نطاق النزاهة والشفافية والضمانات التي كفلها الدستور الكويتي.

وقال المستشار العجيل في مؤتمر صحافي للجنة في قصر العدل امس ان الديمقراطية الكويتية حظيت أخيرا بمزيد من الضمانات اثر صدور المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2012 بانشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وبتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 «حيث جعل هذه اللجنة مستقلة ولها ميزانيتها الخاصة بها كما عظم من شأنها بأن الفها من 9 من سدنة القضاء والزم أجهزة الدولة بمعاونتها في مباشرة اختصاصاتها وتنفيذ قراراتها وتزويدها بمتطلباتها».

وأضاف ان مرسوم انشاء اللجنة «خصها بوضع خطة عامة للعملية الانتخابية بجميع مراحلها بالتنسيق مع الجهات المختصة والتحقق من توافر الشروط القانونية في المترشحين واصدار القرارات اللازمة في هذا الشأن اضافة الى ترشيح رجال القضاء والنيابة العامة بصفة اصلية واحتياطية لرئاسة اللجان الانتخابية الفرعية والاصلية والرئيسية لادارة العملية الانتخابية».

وأوضح أن اللجنة تختص بالاعداد والتحضير لاجراءات الانتخابات ومتابعة تجهيز المقار الانتخابية للجان واصدار التعليمات المنظمة في شأنها والاشراف على سلامة تطبيق اجراءات الانتخابات ومتابعة التحقق من مطابقتها للقانون وكذلك التحقق من التزام جميع أطراف العملية الانتخابية بمعايير النزاهة والشفافية والحيدة لاسيما ما يتعلق بعمليات الاقتراع والفرز واعلان النتائج.

«الداخلية»: العمل

وشدد العميد الرويح خلال جولة امس في ادارة شؤون الانتخابات للاطلاع على آلية العمل واستعدادات الادارة لاستقبال الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الأمة على ضرورة الاحصاء اليومي أولا فأولا للمتقدمين بطلبات الترشيح.

وأوضح ان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد حمود الجابر الصباح ووكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر أكدا ضرورة انهاء كل الاجراءات المتعلقة بتقديم طلبات الترشح بكل سهولة ويسر فور حضور المرشحين الى ادارة الانتخابات وحتى بعد الانتهاء من تقديم طلباتهم.

واستمع العميد الرويح خلال الجولة الى شرح واف من مساعد المدير العام للادارة العامة للشؤون القانونية في ادارة شؤون الانتخابات علي مراد عن الجهود المبذولة لاستقبال المرشحين وآلية العمل داخل الادارة واستعدادها المبكر لاستقبال المرشحين.

«حدس» تقود

الكويت بهذه الحرب سوف تنجح في القضاء على تلك الجماعة في العالم العربي ككل.

واضاف الفضل في تصريح خاص لـ«الصباح» ان الكويت ليس امامها غير هذا الطريق ضد هذه الهجمة الشرسة من جماعة الاخوان المسلمين المحظورة، وقال: ان مخطط الاخوان للاستيلاء على الحكم داخل الكويت بدأ منذ زمن، لافتا الى انهم استطاعوا ان يتغلغلوا في شرايين المجتمع عن طريق النقابات العمال والطلبة والجامعات والتدريس والنفط.

وكشف الفضل ان الاخوان في الوقت الحالي مستعجلون في الانقضاض على حكم الكويت بسبب ان المخطط الخاص بادارة الخلافة الاسلامية في مصر يحتاج تمويلا كبيرا من الاموال وغير مشروط بسقف محدد وان هذا الامر لا يتوفر الا في دولة غنية مثل الكويت، لاسيما وانه يوجد لديهم بها اعوان، وقال: ان جميع المصادمات والازمات السياسية التي تحدث في الكويت يوما تلو الاخر جميعها من ترتيب الاخوان.

محذرا الفضل من ان مخطط الجماعة ليس الاستيلاء على الحكم في الكويت فقط وانما تكون البوابة للدخول الى باقي دول الخليج الاخرى منوها الى الدور المشبوه الذي تلعبه احدى الدول الخليجية في دعم جماعة الاخوان المسلمين، لافتا الى ان هذه الدولة تريد حكم العالم العربي ككل من خلال هذه الجماعة، مشددا على غباء هذه النظرة التي تطبقها هذه الدولة والتي تدل على انعدام الخبرة السياسية.

من جانبه اكد النائب السابق عدنان المطوع ان خطة وترتيب جماعة الاخوان المسلمين داخل الكويت مسبق منذ القدم لاجل الاستيلاء على الحكم، مشيرا انهم يسبقون الحكومة بخطوات في ذلك الشأن خاصة وان الاجراءات الحكومية المعنية بمكافحتهم والتصدي لهم جاءت متأخرة جدا.

واوضح المطوع في تصريح خاص لـ«الصباح» ان اعضاء هذه الجماعة لن يقبلوا في اي هدنة ولن ترضيهم اي اصلاحات من شأنها استتباب الامن داخل الكويت لان ذلك مغاير تماما لمخططهم الهادف لنقشي الفوضى بالمجتمع واحداث نوع من عدم الاحساس بالامن والامان.

وقال المطوع ان الاخوان هم السبب الرئيسي في تأخر الكويت على مختلف الاصعدة حيث يبتزون الدولة من خلال تسلطهم وسيطرتهم من خلال استيلائهم على المناصب القيادية في القطاع النفطي ووزارة التربية وباقي الوزارات والمؤسسات الحكومية محذرا من امتلاكهم اموالا طائلة عن طريق جمعيات النفع العام وجمع التبرعات دون رقيب او حسيب، مشيرا الى ان هناك تحذيرات سابقة جاءت من الولايات المتحدة الامريكية في هذا الشأن المالي وايضا السبل التي يتم صرف هذه الاموال الطائلة خلالها.

وشدد المطوع على ضرورة الوقوف لمعالجة هذه السلبيات بالتدرج خاصة وان هذه الجماعة استشرت داخل المجتمع الكويتي وبدل ان تكون عونا للحكومة والقيادة السياسية عمدت الى العمل للانقضاض على الدستور وتحقيق مصالحها الشخصية حتى ولو كانت على حساب مصالح الشعب الكويتي والوطن باسره.

محذرا من تدخل الاخوان في الشأن الداخلي للكويت واردف قائلا: ما نواجهة في الايام الحالية من شباب يخرج بالشوارع وينظم مسيرات هم مغيبون عن الكثير من الحقائق بفعل تأثير اعضاء هذه الجماعة الذين يغررون بهؤلاء الشباب بانهم يحمون الدستور، متسائلا: كيف يحمون الدستور وهم يهاجمون «ابو السلطات»؟!، وعن وجود العمل الشعبي وبعض التيارات الاخرى بصحبة الاخوان المسلمين قال المطوع هذا امر طبيعي لان اصحاب المصالح واصحاب العقود الحكومية يريدون تحقيق مصالحهم بالتحالف مع اي توجه حتى لو كان يضر بالبلاد، لافتا ان بعض المنتمين لهذه التيارات السياسية تعودوا على استغلال الحصانات البرلمانية ومقاعدهم النيابية لاجل حماية امبراطوريات حكومية داخل الحكومة.

«الخارجية»: مقالة

العربية سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حفظه الله.

وتؤكد الوزارة رفضها القاطع واستنكارها الشديد لما جاء في الخطاب لما يمثله من اساءة ومساس بالعلاقات الاخوية والتاريخية والمصيرية مع الاشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة.

كما ان المقال يمثل تطاولا وتجاوزا على الثوابت في هذه العلاقات الاخوية فضلا عما يمثله من تدخل مرفوض بالشأن الداخلي للاشقاء لا يملك اي كان الحق في ممارسته.

واضاف المصدر ان دولة الكويت وهي تدين ما ورد في المقال فانها تؤكد في الوقت نفسه انه يمثل اضرارا بالغا بالمصالح العليا للبلاد.

واختتم المصدر تصريحه بأن الوزارة ستباشر باتخاذ الاجراءات اللازمة مع الجهات المعنية حيال ما ورد في المقال بما يحفظ علاقات الاخوة مع الاشقاء ويصون الرباط المصيري معهم.

حبس البراك

وكان البراك قد وصل إلى النيابة العامة صباح أمس وقررت بعد ذلك حبسه عشرة أيام ونقله للسجن المركزي.

وقام رجال الأمن بنقل النائب السابق مسلم البراك من مبنى أمن الدولة إلى النيابة العامة بقصر العدل صباح أمس تمهيدا لبدء التحقيق معه بتهمة المساس بالذات الأميرية على خلفية خطابه الشهير بساحة الإرادة في تجمع «كفى عبثا» الذي أقيم بتاريخ 15 اكتوبر الجاري، وحضر التحقيق معه كل من المحامين محمد الجاسم وعبدالرحمن البراك وثامر الجدعي وجاسر الجدعي.

وكان البراك قد سلم نفسه بعد تسلمه طلبا رسميا بحضوره، وأقيم اعتصام تضامني معه أمام مبنى أمن الدولة بمنطقة جنوب السرة انفض فيما بعد، وحاول بعض المواطنين إقامة اعتصام آخر إلا أن وزارة الداخلية قامت بضرب طوق من السياج الحديدي والامني لمنع المعتصمين من الدخول لساحة قصر العدل.

من جهة أخرى قال دفاع النائب السابق د.فيصل المسلم، المحامي عبدالله المسلم أن النيابة أخلت سبيل فيصل المسلم بضمان مالي بعد التحقيق معه بقضية الإساءة للذات الأميرية.

وكان دفاع النائب السابق د.فيصل المسلم، المحامي عبدالله المسلم قال عبر حسابه في تويتر انه: تم استدعاء فيصل المسلم للتحقيق معه امام النيابة العامة امس بتهمة المساس بالذات الاميرية وذلك على خلفية لقاء له في سبتمبر الماضي.

الجابر: جميع

وقال الشيخ سالم العبدالله في تصريح لـ«كونا» ان السفارة مستمرة بجهودها للتواصل مع المواطنين والطلبة الكويتيين في المناطق التي تضررت جراء الاعصار «ساندي» للاطمئنان عليهم ومساعدتهم وذلك بالتعاون مع المكتب الثقافي والاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة.

واضاف ان السفارة لم تتسلم حتى الان اي بلاغ عن حالة طارئة خاصة وان الاعصار قد انخفض في مستوى قوته من درجة الاعصار الى درجة العاصفة حسب المرصد الوطني الأمريكي للاعاصير مشيرا الى ان اضراره تنحصر حاليا على الفيضانات والانقطاعات المتفرقة للتيار الكهربائي وتأثر حركة الملاحة الجوية.

قرار نسب

البرنامج عبدالعزيز القصار امس ان اصدار القرار سيكون بعد اجراء الدراسات الكاملة عليه والتشاور مع جميع الجهات المعنية في الدولة كغرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحادات المهنية والمصارف ليتم رفعه الى مجلس الوزراء لاقراره.

ونفى القصار صحة ما جاء في بعض وسائل الاعلام بان البرنامج قرر اعفاء شركات القطاع الخاص المساهمة مع الشركات الحكومية من شروط تطبيق نسب العمالة الوطنية فيها.

واوضح ان الشركات المساهمة تعتبر من الشركات المهمة في توظيف الكويتيين في مشاريعها المستقبلية التنموية مشيرا الى انه لم يتم اعفاء الشركات او استثناؤها من القرار الجديد.

«الكويتية»: نقل

ان المؤسسة قامت بتسيير عدد 11 رحلة الى المدينة المنورة نقلت 2395 راكبا كما سيرت 19 رحلة الى مدينة جدة لنقل 5400 راكبا مشيرا الى ان عدد الرحلات العائدة من جدة بلغ 30 رحلة خلال يومي 29 و 30 من الشهر الحالي حملت على متنها 7500 راكب.

واكد العبدالكريم حرص المؤسسة الكامل بان ينعم حجاج بيت الله الحرام برحلة حج سعيدة ومريحة في جميع مراحلها مبينا ان المؤسسة قدمت لاول مرة خدمة اصدار بطاقات دخول الطائرة في مقار البعثات في الديار المقدسة الامر الذي ادى الى انسيابية الحركة وتسهيل اجراءات السفر على الركاب.

«السكنية»: إنجاز

الالي المزمع اطلاقه فعليا في السادس من شهر نوفمبر المقبل.

وقال نائب المدير العام لشؤون تنمية الموارد البشرية في المؤسسة المهندس نبيل مشاري الخرافي في تصريح صحافي امس ان التشغيل التجريبي لمشروع المكننة والربط الالي بدأ اعتبارا من السابع من شهر اكتوبر الجاري على أن يبدأ التشغيل الفعلي للمشروع اعتبارا من السادس من شهر نوفمبر المقبل.